محاضرة ٢

ج- على الحكومه اصدار قانون عام شامل وشفاف يتناول تنظيم مرتبات الموظفين .

٤- رواتب المتقاعدين :- وهوه المبلغ الذي تقدمه الدوله بشكل دوري للافراد الذين سبق لهم ان عملو في اجهزه الدوله المختلفه ثم بلغو السن القانوني والتي تجعل من استمرارهم في العمل متعذرا

الفقره الثانيه :- مشتريات الدوله من السلع والخدمات وتمثل قيم المعدات والالات والخدمات التي تقوم الدوله بشرائها وتخصيصها لاشباع الحاجات العامه وتأخذ الدوله بنضر الاعتبار الامور التاليه :
أ- من حيث السلطه التي تقوم بعمليه الشراء فقد تكون هذه السلطه مركزيه او غير مركزيه فعمليه الشراء للمواد لاتحتاج الى استعانه بالسلطه المر كزيه لانه لاتحتاج الى خبره ودراسات واسعه في حين ان عمليه البناء والاشغال العامه تحتاج الى خبره ودراسات السلطه المركزيه
ب- من حيث كيفيه الحصول على المشتريات فيتم ذلك اما عن طريق الشراء من السوق مباشره او ان تحال الى موردين او مقاولين .
ج- اما من حيث الاسلوب الذي يتم التعاقد به مع المقاولين فان ذلك يتم اما بأسلوب المناقص هاو بأسلوب الممارسه
فالمناقصه :- هي دعوه سريه مفتوحه وبشروط معيننه ويقدمون الراغبون بها عروضهم وعطائهم على الاشغال العامه او توريث معدات او الات اما الممارسه فهي ان تعقد الدوله اتفاق مع شخص معين دون ان تعلن عن طبيعه العمل الذي تريد القيام به وتلجئ الدوله الى هذا الاسلوب عندما تتوسم في احدى المقاولين توفر شروط معينه منا الخبره والكفاءة والاخلاص في تنفيذ العمل

الفقره الثالثة :- الاعانات تعرف بأنها تيار من الانفاق تقرر الدولة دفعة الى فئات اجتماعيه ا والى الهيئات العامه الداخليه والخارجيه دون ان يقابله تيار من السلع والخدمات تحصل عليها الدوله وتقسم الاعانات الى نوعين رأيسيين هما :
أ- الاعانات الخارجيه : وتتمثل بالمبالغ النقديه والتي تدفعها دوله معينه الى دوله اخرى لأسباب سياسيه او اقتصاديه
ب- الاعانات الداخليه : وهي المبالغ النقديه التي تدفعها الدوله في موازنتها العامه وتوجه لأغراض أداريه او اقتصاديه او سياسيه او اجتماعيه .
فالاعانات الاداريه : هي الاعانات التي تدفعها الدوله نقداً الى الهيئات العامه لتغطيه عجز مالي او لتلافي حدوث الكوارث الطبيعيه .
الاعانات الاقتصاديه : وهي تلك المبالغ النقديه التي تدفعها الدوله الى بعض المشاريع الاقتصاديه لمساعدتها على المنافسه مع المنتج الاجنبي .
المساعدات السياسيه : وهي تلك المبالغ التي تدفعها الدوله الى بعض المنضمات والاحزاب التي تربطها الدول رابط سياسي على مستوى الفكر والعقيده والراي .
الاعانات الاجتماعيه : وهي تلك المبالغ التي تدفعها الدوله لبعض مؤسسات الرعايه الاجتماعيه لدور رعايه الايتام والعجز والمسنين والعاطلين عن العمل.

تقسيم النفقات العامه : - المحاضرة ٣ الاسبوع الثالث

لقد وضح المختصون في علم الماليه العامه تقسيمات مختلفه للنفقات العامه ارتكز كل منهما على وجه نضر معينه وضمن اهم هذه التقسيمات مايلي :
(١) التقسيم الاقتصادي بالنفقات العامه: وهوالتقسيم التقليدي الذي ناد به الاقتصادي الفرنسي (بيجو) حيث قسم النفقات العامه الى نفقات حقيقيه ونفقات تحويليه فالنفقات الحقيقيه هي تلك النفقات التي تقدمها الدوله مقابل الحصول على السلع والخدمات (نفقات تشغيليه) وكذلك للحصول على رؤوس اموال انتاجيه وهنا لابد

محاضرة ٣

من التمييز بين النفقات التشغيليه والنفقات الاستثماريه فالنفقات التشغيليه هي نفقات استمراريه عمل ادارة معينه ومثالها الرواتب والاجور والصيانه والمشتريات
اما النفقات الاستثماريه فتتمثل بالطلب على السلع والخدمات سواء كانت على شكل بناء ا واستثمارات او اشغال عامه .
النفقات التحويليه :- وهي تلك النفقات التي لايترتب عليها حصول الدوله على سلع او خدمات او رؤوس اموال انتاجيه وانما تقوم الدوله بتحويل جزء من الدخل القومي من الفأت الاجتماعية التي تمثل رؤوس اموال ضخمه الى الفئات الاجتماعيه ذات الدخل المحدود.
فالنفقات التحويليه تعني تحويل القوه الشرائيه التي تقدمها الدوله للنفراد والمشاريع .
(٢) التقسيم الوضيفي للنفقات العامه ويقصد به تقسيم النفقات العامه استنادا الى الوضائف التي تؤديها الدوله وتشمل ما يلي :
أ- النفقات الادارية : وهي النفقات الخاصة لتسيير الادارع العامه وتشمل الاجور والرواتب للعاملين في اجهزه الدوله
ب- النفقات الاجتماعية : وهي النفقات التي يتعلق بالاغراض الاجتماعية من اجل تحقيق التنميه الاجتماعيه وتحقيق التضامن الاجتماعي مثل الصحه والتعليم.
ج- النفقات الاقصاديه : وهي النفقات اللازمه لتزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الاساسية مثل شيكات الري والنقل والنضافة العامة

(٣) النفقات العادية والغير عادية : يمكن التمييز بين النفقات بين النفقات العادية والغير عاديه بعده معايير منها مايلي :
*- معايير الانتضام والدوريه : فاذا كانت النفقه العامه تتم بانتضام ودوريه فتعد نفقه عادية اما اذاكانت النفقه غير منتضمه فتعد نفقه غير عادية .
*-معيار المدة او الزمن فاذا كانت النفقات العامة تستوعب بكامل قيمتها خلال المدة المعينة فهي نفقة عادية امااذا تعدت المدة المالية المحددة فتعد نفقة غير عادية .
*- معيار لتوليد الدخل : فاذا كانت النفقة العامة تولد او تعطي دخلا فهي نفقة غير عادية اما اذا كانت لاتولد او تعطي

ظاهرة تزايد النفقات :-

لعل تطور دور السلطة العامة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح الى ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول وعلى مختلف انضمتها الاقتصادية وتطورها الاقتصادي وقد قام الاقتصادي الالماني واجنر خلال القرن التاسع عشر لدراسه تطور الانفاق العام في عدد من الدول الاوربيه وقد توصل الى وجود اتجاه عام نحو زياده الانفاق العام للدوله ويكون موازين للتطور الاقتصادي الذي يحدث فيها وقد توصل هذا الاتفاق الى استنساخ صوره قانون سمي بقانوواجنر الذي يشير الى ان (خففت الدوله معدلا معينا من زياده النمو الاقتصادي فان ذلك يؤدي الى زياده الانفاق فيها) وهنالك عدد من الاسباب التي تؤدي الى زياده الانفاق العام وتقسم الى اسباب ظاهريه واسباب حقيقيه .
الاسباب الحقيقيه لتزايد النفقات :
١- زياده دور الدولة للنشاط الاقتصادي ويلاح ضان هذا الدور في تزايد مستمر لذا كان من الطبيعي تزايد الانفاق العام
٢- اتساع دور الدوله على المستوى الاجتماعي وهومرتبط بزياده دور الدوله في النشاط الاقتصادي
٣- تغيير الدولة السياسي فقد تزايد هذا الدور على المستوى الداخلي نتيجة للتحولات الديمقراطية وضروره تقديم الخدمات للموطنين . اما على المستوى الخارجي فقد ازدادت اهمية التمثيل الدبلوماسي وفتح التفصيلات الى جانب المشاركة والاهتمام في انشطة المنظمات الدولية والديمقراطية .

محاضرة ٣

٤- اثرالحروب . تؤدي الى نزايد الانفاق العام من خلال عدة جوانب او مراحل وهي مرحلة الاستعداد للحرب ثم مرحلة الحرب ذاتها والمرحلة الاخيرة مابعد الحرب مل زالت اثارها للبقاء بالقروض وفوائدها الى جانب التعويضات المتعلقة بمكتوبي الحرب .

الاسباب الضاهرية لتزايد النفقات :-

١- انخفاض قيمة النقود الذي يرجع الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية اكثر كلما انخفضت قيمة النقود للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات

٢- زيادة عدد السكان والذي يؤدي الى تزايد تلقائي في النفقات العامة .

٣- اتجاه الدخل القومي في معظم البلدان الى زيادة والتي تؤدي الى ازدياد النفقات العامة كنسبة من الدخل القومي وهي زيادة ضاهرية .